

## تصاعد الحرب الكلامية بين نواب والحكومة الكويتية

الخليج

19/06/2008

الكويت محمد العجمي :

عاد الصدام مجدداً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت، حيث شهدت جلسة مجلس الأمة "البرلمان"، التي عقدت أمس لاستكمال مناقشة الخطاب الأميري، سجلاً حاداً بين وزراء ونواب، وجدد رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد تأكيده على أن الدستور أعطى رئيس الحكومة حق تشكيلها وكفل للنواب حق المراقبة والمحاسبة، وقال "سيجدونني معهم في الرقابة والمحاسبة".



وكان النائب مرزوق الغانم قد طالب

النظام بأن يحسم أمره وأن يقبل

بالدستور كاملاً، وقال "إذا كانت الحكومة غير قادرة على الإمساك باثنين أو ثلاثة من أبناء الأسرة الحاكمة ومنعهم من التدخل في الانتخابات، فعليها ألا تأتي وتطالبنا بتعزيز الهيمنة والسيادة، وعلى رئيس الوزراء القضاء على الحكومة الخفية".

وشن النائب مسلم البراك المتحدث باسم كتلة العمل الشعبي التي يترأسها زعيم المعارضة أحمد السعدون، هجوماً عنيفاً على رئيس الاستخبارات من دون أن يسميه، وكشف عن تحويل مبلغ 100 مليون دولار لرصيده في الولايات المتحدة، وأضاف "أموال الدولة توزع يميناً ويساراً"، وأشار إلى أن من يحصلون على هذه الأموال في الداخل والخارج لا يستحقونها.

وقال النائب محمد الصقر إن الحل غير الدستوري للبرلمان سيتسبب في أزمة سياسية كبرى في البلاد، موضحاً أن الشعب وحده صاحب الحق في محاسبة النواب الذين اختارهم بإرادته الحرة، وقال "ما لنا خلق كل 6 أو 7 شهور نحل المجلس لأن الانتخابات أصبحت مكلفة"، وأضاف "استبعد الحل غير الدستوري في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية المحيطة بنا، وبسبب تأكيدات الأمير بالمحافظة على الدستور".

وأكد النائب عبدالله البرغش أن وزير المواصلات عبدالرحمن الغنيم أخل بتوقيعه على "وثيقة الدواوين" بالقسم الدستوري، موضحاً ان النطق السامي للأمير ليس بحاجة إلى تأييد من احد، مشيراً الى أن الوثيقة تجاوزت على اختصاصات مجلس الأمة.

ومن جانبه قال النائب علي الراشد عقب اعتراضات من جانب النائب جمعان الحربش "يعتقد الأخ أنني سأزعل إذا انتقد العلمانيين لأنني انتقدت ابن لادن أقول له ب "الطفاق اثنينهم" ترى ماهموني".

وهدد النائب محمد هايف المطيري بمحاسبة وزير الإعلام والأوقاف والشؤون الإسلامية في حال عدم التعاون مع لجنة استكمال لجنة تطبيق أحكام الشريعة، وأمل النائب الدكتور وليد الطبطبائي نقل "الخلطة السرية" في تشكيلة الحكومة إلى لبنان، وذلك للمساهمة بحل الأزمة هناك، في حين تمنى الدكتور ناصر الصانع ألا يتكرر الخطأ بعدم ورود إشارة في الخطاب الأميري لتطبيق الشريعة الإسلامية، وأضاف الصانع أن العمل الخيري في الكويت سيتواصل سواء شاعت أمريكا أو أبت.

وكان مجلس الأمة قد وافق بالإجماع أمس على اقتراح بقانون يقضي بالاستعانة بشهادة الجنسية للناخب بدلاً من البطاقة الانتخابية في الانتخابات التكميلية المقبلة للمجلس البلدي مع اعطائه صفة الاستعجال. ونص الاقتراح الذي تقدم به عدد من النواب على أنه "يجوز في الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي المحدد لها يوم ال 25 من الشهر الحالي، ويوم الثاني من يوليو/ تموز المقبل التحقق من شخصية الناخب وقبول رأيه بناء على شهادة الجنسية الخاصة به ووجود اسمه في جدول الانتخاب وان تختم بختم خاص".

من جهته قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء فيصل الحجى ان الحكومة ستصدر القانون المذكور مساء يوم الاثنين المقبل بعد المصادقة عليه في اجتماعها الأسبوعي أو على أبعد تقدير يوم الثلاثاء المقبل.